نظرية المخاطر لدى أولريش بيك وتطبيقاتها فى بحوث المخدرات
تحليل ونقد

محمود عبدالله*

ينطلق هذا المقال من السعى إلى تقديم مراجعة نقدية للمحاولات الرامية للاستفادة من الأطروحات النظرية المعاصرة فى حقل الإدمان والمخدرات. وفى هذا الإطار تمثل نظرية المخاطر عند أولريش بيك واحدة من أهم النظريات التى قدمت أطروحات وأفكار جديدة فى بحث المخاطر. وقد حاول الباحثون فى مجال المخدرات الاستفادة من هذه النظرية واستلهامها. وسيحاول المقال الحالى أن يلقى الضوء على هذه النظرية، بالنظر فى أبعادها وأهم القضايا التى تطرحها، وعرض التطبيقات المستلهمة لها، وتقديم تحليل نقدى للنظرية وتطبيقاتها.

مقدمة

يعتبر عالم الاجتماع البولندى أولريش بيك واحدا من أبرز من عملوا على دراسة وتحليل المجتمع المعاصر. وتمثل أعماله معينا لا ينضب للباحثين عن فهم عميق للظاهرة الاجتماعية فى عصر ما بعد الحداثة. وقد ولد أولريش فى بولندا عام ١٩٤٤، وانتقلت أسرته إلى ألمانيا حيث نشأ وتعلم. عمل أستاذا لعلم الاجتماع فى جامعة لودفيك وشغل عدة مناصب جامعية. عرف بنظريته عن المخاطر التى صاغها فى كتابه "مجتمع المخاطر" عام ١٩٩٢، وعاد وطرح الموضوع بشكل أكثر جدة فى كتاب آخر وهو "العالم فى خطر" عام ٢٠٠٨، وفى عدة أعمال أخرى. وقد

* مدرس علم الاجتماع، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة القومية لدراسات التعاطى والإدمان، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، يناير ٢٠١٦.

ترجم العديد من أعماله إلى العربية. وتأثر به عدد من الباحثين فى مجال دراسة المخاطر، وفى بحوث المخدرات بشكل خاص.

ويحاول المقال الحالى أن يلقى الضوء على معالم نظريته، وكيف أثرت فى تطبيقات بحوث المخدرات، وذلك بالتعريف باتجاهات التحليل فى دراسة المخاطر، ومعالم نظرية المخاطر لدى أولريش بيك، وعرض نماذج لتطبيقات أفادت من هذه النظرية، ثم أخيرا طرح عدد من الملاحظات النقدية حول النظرية من جانب وتطبيقاتها من جانب آخر.

أولا: التعريف باتجاهات دراسة المخاطر

هناك اتجاهان أساسيان فى دراسة المخاطر: الدراسة الواقعية، والدراسة التركيبية الاجتماعية. ويمثل الاتجاه الأول ما يسمى بالمقاربة التقنية لمعالجة المخاطر، وهى تنطلق من علوم الهندسة والإحصاء وعلم النفس والاقتصاد. وتعالج الموضوع بمنطق الحسابات الاحتمالية. كما تعرف المخاطر على أنها نتاج حدث فادح. ويدور النقاش حول كيفية حساب المخاطرة، ودرجة الخطورة، وفق تأثيراتها المحتملة، ومدى الدقة العلمية فى القياس والحساب، ومدى شمولية النماذج النظرية المستخدمة فى التفسير أو التوقع، عبر تفسير أسباب حدوث الخطر وعلة استجابة الناس على النحو القائم (Lupton, 1999). على أن هناك إغفالًا واضحًا فى هذا الاتجاه لدور الإنسان فى تلقى الخطر وفهمه، إذ يوصف عامة الناس بافتقادهم إلى المعرفة الدقيقة والسليمة بالمخاطر، فهم يستجيبون لها بأسلوب غير علمى، ويستعينون بمصادر معرفية ساذجة. (Ibid, pp. 19-20)

فيما ينقسم الاتجاه الثانى إلى عدة منظورات، منها المنظور الثقافى الرمزى عند مارى دوجلاس، ومقاربة عقلية الحكم عند الباحثين المتأثرين بأعمال المفكر الفرنسى

ميشيل فوكو، ونظرية المخاطر عند أولريش بيك. ويرى هذا الاتجاه أن الخطر لن يكون بعيدا عن النظام الاعتقادى والمواقف الأخلاقية للناس. فما نقوم بقياسه والتعريف به والتحكم فيه وضبطه، ينشأ من معارف وخطابات موجودة سلفا. ومن ثم فإن المعارف القائمة حول الأخطار مرتبطة بالسياقات الاجتماعية والثقافية؛ سواء أكانت معارف علمية أو معارف عامة يعتقد فيها عامة الناس. فالمعرفة العلمية ذاتها ليست موضوعية، بل إنها نتاج الرؤية الثقافية. وهذا معناه بحسب هذا التوجه أن المخاطر ليست ظواهر موضوعية لكنها تتشكل باستمرار بفضل وجودها ضمن شبكة واسعة من التفاعلات الاجتماعية. وبدلا من رؤية المخاطر كظواهر طبيعية، خارج سيطرة الثقافة والمجتمع، ينظر أنصار التوجه التركيبى لها باعتبارها محاطة بمعانى ومعتقدات، وأننا نخبرها ونعرفها بحسب موقعنا منها داخل السياق الاجتماعى والثقافى. وبالتالى فإن ما يعد خطرا فى مجتمع ما، قد لا يعد كذلك فى مجتمع آخر (Lupton, 1999, p. 31). وبالتالى فالأسئلة التى يطرحها الاتجاه التركيبى تختلف عن نظيرتها لدى الاتجاه الواقعى. إذ تشتمل على: ما المقولات التى تشكل مجموع المعارف الخاصة بالمخاطر فى لحظة تاريخية وموضوع اجتماعى وثقافى بعينه، وما القواعد الحاكمة لطريقتنا فى الحديث عن المخاطر وما الموضوعات التى تدور حولها خطابات المخاطر، وكيف تصبح المعارف الخاصة بالمخاطر معارف معتمدة، وما الممارسات التى تنتهجها المؤسسات والأفراد للتعامل مع من يعانون منها، وكيف تنشأ خطابات المخاطر، وما أثرها على معارف المخاطر وموضوعاته (Ibid, pp. 34-35).

فيما يتحدد موقع نظرية المخاطر داخل خارطة المواقف النظرية القائمة بشأن المخاطر، باتخاذ موقع جامع للطرفين النقيضين. فنظرا لأن أطروحة أولريش بيك قائمة على رفض منطق "إما، أو"، أى رفض منطق التصنيف الثنائى، واستبدال هذا

المنطق بآخر وهو المنطق الذى يجمع الطرفين المتناقضين. ولذلك فإن بيك يعتبر نفسه براجماتيا يلتزم باختيار الحجج المناسبة بحسب الهدف المرجو (Beck, 2000).

ثانيا: نظرية المخاطر لدى أولريش بيك

تتمثل معالم نظرية المخاطر من خلال التعريف بعدد من القضايا الأساسية التى يحرص منشئها فى عديد من مؤلفاته على إبرازها. أولها التعريف بمفهوم مجتمع المخاطر، وذلك فى إطار التفرقة التى يقيمها بين مجتمع الحداثة الأولى ومجتمع الحداثة الثانية، وبين الكوارث والمخاطر. وثانيها قضية الفردنة التى تؤسس لغياب المؤسسات التقليدية وبناء مشاعر القلق وعدم الأمن. وثالثها قضية علاقات التعريف، فى سياق إدراك المؤلف لصدام ثقافات المخاطر، فالمخاطر محل صراع ثقافى وصدام محتمل بين رؤية الخبراء ورؤية الناس العاديين. ورابعها قضية السياسات الفرعية وبزوغ قوى جديدة عابرة للقوميات لمواجهة المخاطر، وأشكال جديدة للتفاعل بين هذه القوى الجديدة والدولة.

١- مفهوم مجتمع المخاطر

يقول أولريش بيك إن مفهوم "مجتمع المخاطر" Risk Society لا يصف حقبة من حقب المجتمع العصرى الحديث، لكنه مفهوم يصف مجتمعا لا يتجرد فقط من أشكال الحياة الاقتصادية، ولكنه يسخط على الآثار الجانبية للتحديث الناجح: أى الأخطار التى يصعب إدراكها وتطول الجميع، ولا يستطيع أحد أن يؤمن نفسه بشكل مناسب ضدها. وانتهى أولريش لعدد من النتائج بصدد المخاطر فى مجتمع الحداثة الثانية أهمها:

- يتمتع الخطر بنفس القوة المدمرة للحرب، ولغة الخطر معدية وقادرة على تغيير شكل عدم المساواة الاجتماعية: فالأزمة الاجتماعية قائمة على تسلسل هرمى، أما

الخطر الجديد فهو فى المقابل ديمقراطى، فهو يصيب الأغنياء والأقوياء أيضا، كما تصبح هزته واضحة فى كل المجالات.

- لم تعد الأخطار شأنا داخليا لدولة ما، كما أن أية دولة لا يمكنها أن تحارب وحدها تماما.
- أصبح تقدم العلوم الآن يكمن فى وأد دور الخبراء، فالمزيد من العلم لا يقلل بالضرورة من حجم المخاطرة، بل يزيد من حدة الوعى بالمخاطرة، ويجعل المخاطر تبدو واضحة للعيان "بشكل جماعى" بوجه عام.
- يحدد الخوف الإحساس بالحياة، حيث تحتل مسائل الأمن والحرية والمساواة المراكز المتقدمة من حيث الأولويات على مقياس تدرج القيم؛ مما يؤدى إلى تغليظ القوانين وزيادة حدتها، أو إلى نوع من "الشمولية" ضد المخاطر، وهو الأمر الذى يبدو منطقيا (أولريش بيك، ٢٠٠٦).

وفى هذا الإطار ينبه أولريش بيك إلى الفارق بين مفهومين، الخطر والكارثة، فالأول يعنى إمكانية التنبؤ بكارثة، بينما الثانى يعنى الخطر وقت حدوثه. هذا معناه أن مفهوم الخطر أو المخاطر يتصل بالمستقبل، أو بالأدق بأفق توقع البشر. وهو ما ينذر بوضع إنسانى شديد القسوة يترتب عليه إزهاق الحرية. ويضرب على ذلك مثلا بالحادث الإرهابى، فهو خطر محتمل قابل للحدوث فى أى وقت وأى مكان، ما يتطلب بالضرورة اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمواجهته. فتكون المحصلة هى فرض إجراءات على حرية الحركة والسفر وزيادة كاميرات المراقبة أو ما يسميه أولريش نفسه بـ"شمولية المخاطر". حيث يولد شعور عام بالخطر بين الناس وصناع القرار، ويزداد الميل أكثر باتجاه الأفكار والنظم السياسية التى تتبنى إجراءات قمعية وتصورات عنصرية (المرجع السابق، ص ص ٣٣-٣٥).

إن هذا التمييز فى الواقع يرسم معالم الاختلاف بين مجتمعين: مجتمع الحداثة الأولى الذى اتسمت فيها المخاطر بإمكانية توقعها، والتحسب لها والاستعداد لآثارها. فالمخاطر وقتها كانت قابلة للقياس العلمى، بحيث يمكن بيسر تحديد الآثار المحتملة لها وتوقع مسارها فى المستقبل. فلم تكن المخاطر سوى مخاطر طبيعية، تخضع لقوة منطق التفكير العلمى الرشيد والحسابات المنطقية. فيما المخاطر فى المجتمع الحديث، المجتمع ما بعد الصناعى، فهى مختلفة كما تبين. إذ لا يمكن التنبؤ بها، وبمساراتها المحتملة، ويصعب التعامل معها بمنطق الحسابات المنطقية.

وعلى هذا النحو تمتاز المخاطر فى مجتمع الحداثة الثانية بسمات ثلاث:

١- عدم التمركز: حيث إن أسبابها وآثارها لا تقتصر على مكان أو نطاق جغرافى، فهى من حيث المبدأ صالحة لكل مكان وزمان.

٢- عدم قابليتها للحساب والتقدير: من حيث المبدأ فإن نتائجها لا يمكن حسابها فالأمر يتعلق بشكل أساسى بمخاطر "افتراضية" ترتكز على عدم معرفة ناتجة عن العلوم وعلى اختلاف معيارى فى الرأى.

٣- عدم قابليتها للتعويض: إن نطاق الأمان فى الحداثة الأولى لم يقم باستبعاد الخسائر (حتى الكبيرة منها) لكنه اعتبر هذه الخسائر ممكنة التعويض، وأن عواقبها الضارة يمكن معالجتها... وبالنظر إلى هذه النوعية الجديدة لتهديد البشرية... يفقد منطق التعويض مفعوله ويحل محله مبدأ الحماية عن طريق الوقاية. وإلى جانب هذا نبذل الجهد من أجل التنبؤ بالمخاطرات التى لم يثبت وجودها بعد ومنعها (أولريش بيك، ص١٠٤).

ويتم عدم تمركز المخاطر التى لا يمكن حسابها على ثلاثة مستويات: مستوى مكانى حيث تتخطى المخاطر الجديدة حدود الدولة القومية وحدود القارات كما هو الحال بالنسبة لتغيرات المناخ، ومستوى زمانى حيث يصعب تحديد العواقب المستقبلية

ولا يمكن الحد منها، ثم أخيرا مستوى اجتماعى تنشأ فيه المخاطر عن عمليات معقدة ذات تأثيرات طويلة، يصعب التعرف على مسبباتها وعواقبها بدقة (المرجع السابق، ص١٠٥).

وتفرض المخاطر العالمية عدة قضايا، أولها التعددية، حيث إنها "تفتح مجالا سياسيا وأخلاقيا يمكن أن تنبثق منه ثقافة مدنية عابرة للحدود والمتناقضات لتحمل المسئولية" (أولريش بيك، ص١١٣). وثانيها التنوير القسرى، حيث إن الخطر المعولم إعلاميا يمكن "أن يمنح صوتا عالميا للفقراء والمهمشين والأقليات. فقد كان إعصار كاترينا حدثا طبيعيا مروعا، إلا أنه طور – فى الوقت نفسه بدون تعمد أو نية مسبقة– دورا تنويريا باعتباره حدثا إعلاميًا عالميا. وحقق بذلك خلال أيام قليلة ما لم تستطع حركة اجتماعية ولا حزب سياسى ولا تحليل اجتماعى مهما كانت قوته أو عظمته أن يصل إليه: فأمريكا والعالم تمت مواجهتهما بالصوت والصور بأمريكا الأخرى المضطهدة" (المرجع السابق، ص١١٥). وثالثها التواصل القسرى، حيث تجبر المخاطر "الاتصال بين أشخاص لا يرغبون فى فعل شىء مشترك، وتقع على عاتقهم التزامات وتكاليف، يرفضونها، وعادة ما يقف القانون إلى جانبهم" (أولريش بيك، ص١١٩). كما هو متمثل فى تحالف جماعات الدفاع عن البيئة مع مجالس إدارات الشركات الكبرى الأمريكية لبناء سياسة مناخية فعالة. ورابعها أن المخاطر العالمية تبنى جسور التواصل بين المتعادين، وتتسبب فى إحداث التنفيس السياسى. وخامسها وهو متصل بما سبقه حيث تتولد "الكوزموبوليتانية الجبرية"، أى الترابط الإنسانى المشترك فى مواجهة الكوارث. فالأفكار الفلسفية والمعيارية التى مهد لها فلاسفة التنوير وعلى رأسهم إيمانويل كانط بشأن قيام وعى إنسانى، يتجاوز حدود الدين والعرق واللغة، يتجسد علميا وواقعيا عند حدوث الكوارث العالمية، أى عبر: الباب الخلفى للمخاطر (المرجع السابق، ص١٢٢). وسادسها يتعلق بعودة دور الدولة

والتعاون الدولى، حيث إن سرعة الكوارث تتطلب التدخل الفورى، ولا توجد قوة قادرة على القيام بذلك وعلى عجل سوى الدولة، فهى الأقدر على التدخل السريع والأخلاقى للحماية، وبناء سياسات أكثر حمائية. وهو ما يفرض فى النهاية الخاصية الأخيرة وهى فرض سياسة كونية، حيث تتطلب سلوكا سياسيا يتخطى الحدود، إذ ينشأ ترابط "يجبر الدول والمؤسسات الاقتصادية أيضا على مراعاة مصالح الآخرين، إذا أرادت ألا تضر بذواتها، وأن تزيد من مكاسبها" (أولريش بيك، ص١٢٨).

ويرسم أولريش بيك ملامح مجتمع المخاطر، مجتمع الحداثة الثانية عبر أربعة تصورات. أولها أن الفقر لم يعد سمة ملازمة للطبقة العاملة. فكثير من الناس يعيشون الآن فيه، وبالذات الشباب من أبناء الطبقة الوسطى التى تعلمت تعليما عاليا. ثانيها أن عالم الحداثة الثانية هو عالم تجاور المتناقضات، على نحو تتجاور فيها فئات اجتماعية متناقضة، فإلى جوار مركز التجارة العالمى فى نيويورك يوجد آلاف المتسولين الذين يعيشون فى الممرات أسفله، هذا التجاور يحول دون اللجوء إلى مفهوم الطبقة الاجتماعية لدراسة هذا الظلم الاجتماعى وعدم المساواة. وثالثها أن حركات التغيير الكبيرة لا تتخذ من الطبقة منطلقا لها. ورابعها أن اللامساواة الاجتماعية تخطت الحدود ولم تعد الرؤية العلمية المقيدة بالحدود القومية قادرة على فهم أبعاد هذه القضية (Beck, 2016, pp. 262-263). ولذلك ينشأ فى هذا المجتمع حالة عدم ثقة، راجعة بالأساس إلى غياب الشعور بالأمن لعدم القدرة على السيطرة على المخاطر من جهة، وغياب الثقة فى قدرة العلم على التنبؤ بها، وتقديرها التقدير الأمثل، وعدم قدرة الدولة على الاحتياط لها. إن عدم الثقة فى مؤسسات الحداثة ألقى بتبعته على الحياة الاجتماعية. وانتقلنا إلى يسمى فى علم الاجتماع المعاصر إلى مجتمع الأفراد، وهو ما يقوله أولريش بيك: "يلاحظ فى الحياة اليومية لمجتمع المخاطر العالمى أن هناك نزعة جديدة إلى الفردية، حيث يتعين على الفرد أن يتخذ

قراراته الخاصة بنفسه فى مواجهة عدم يقين المجتمع الدولى. وقد نتج عن هذا الشكل الجديد من النزعة الفردية فشل الخبراء فى إدارة المخاطر. فلا العلم ولا السياسة السائدة ولا وسائل الإعلام ولا الاقتصاد ولا نظام القانون أو حتى الجيش نفسه يمكنهم أن يحددوا المخاطر بصورة عقلانية أو أن يتحكموا فيها؛ ومن ثم أصبح الفرد مجبرا على أن يفقد الثقة فى الوعود العقلانية لتلك المؤسسات، ولذلك ارتد الإنسان إلى نفسه" (أولريش بيك، ص١٠٨). يستمد منها اليقين المفقود، وهو ما سوف نتبينه فى النقطة التالية.

٢- عملية الفردنة

يرى أولريش بيك أن مفهوم الفردنة Individualization هو الذى يصف التحول البنيوى والسوسيولوجى للمؤسسات الاجتماعية وعلاقة الفرد بالمجتمع. وهو يعنى "انفراط عقد البنى الاجتماعية القائمة – من قبيل شدة هشاشة فئات مثل الطبقة والمكانة الاجتماعية وأدوار النوع، والأسرة، والجيرة" (Beck & Beck-Gemsheim, 2002) فلم يعد الفرد مرتبطا بطبقته، وليس خاضعا لمكانته الاجتماعية، ولا الأدوار التى حددها له المجتمع بموجب نوعه، ولم يضح مقيدا بالعائلة، ولا بعلاقته بجيرانه. و"تولدت فى المجتمعات الحديثة مطالب وقيود وضوابط جديدة، مفروضة على الفرد. إذ من خلال سوق العمل، ودولة الرفاه، ومؤسساتها، يرتبط الناس بشبكة من الضوابط والظروف والشروط المسبقة. بداية من جاذبية الرغبة فى الحصول على المعاش حتى التأمينات، من السعى لنيل المنح الدراسية حتى الخضوع للضريبة: حيث تضبط هذه القيود الجديدة الأفق الذى تتحدد فى ضوئها التفكير والتخطيط والممارسة" (Ibid, p. 2). وفى هذه الحالة فإن الفرد مطالب لنيل الامتيازات الاجتماعية والاقتصادية أن يؤدى عملا، أن يبذل الغالى والنفيس، أن يعرف كيف يحقق ذاته وينتصر فى سباق الموارد المحدودة، ليس مرة

واحدة، بل ليل نهار. وأن يسعى لنيل فرصة العمل حتى لو كان ذلك على حساب الصلات العائلية، حيث يتطلب الوضع المشاركة الفعالة للأفراد، مع اتساع مدى الخيارات المتاح، وضرورة الاختيار من بينها. وعليهم إن فشلوا أن يعاودوا التخطيط والاستعداد للتغيير، أن ينظموا أنفسهم ويحسنوا من قدراتهم، وأن يضعوا لأنفسهم أهدافا، وأن يدركوا العوائق وأن يقبلوا الهزائم وأن يعاودوا العمل، والرضا بالهزيمة والخسارة (Beck & Beck-Gemsheim, pp. 3-4).

ويتطلب إعمال عملية الفردنة أن تتوفر عدة ملامح أساسية فى المجتمع: أن يتفكك هذا المجتمع إلى مجالات وقطاعات مستقلة، تتوحد من خلال أداء الأفراد لأدوارهم العملية المرادة منهم؛ وأن على الفرد العمل بفاعلية وعلى عجل وإبداعية طول الوقت وأن يبنى هويته الخاصة؛ وأن حياة الفرد مرهونة بالمؤسسات البيروقراطية فى كل شئونه الخاصة، بدلا من العائلة؛ وأن هذه الحياة تفرض عليه بناء سيرته الذاتية بنفسه مستقلا فى ظل مساعدة الدولة له ومؤسساتها بما تقدمه من فرص تتطلب منه الفاعلية على عكس قوى السوق الليبرالية الجديدة المكرسة للتشظى؛ وأن الانحراف عن المعايير والقواعد يعول على الفرد، حيث إن الحرية مقرونة بالمسئولية والالتزام؛ وأن حياة الفرد حياة غير مرتبطة بمكان بعينه، بل هى حياة رحالة، ولذلك فهى محفوفة بالمخاطر؛ وأنها حياة تجريبية غير محكومة بقواعد مسبقة ولا قوالب فكرية جاهزة، وأن الفردنة مرتبطة بسياسات بديلة ينهار معها الانحياز للقضايا القومية، ويتولد فيها شعور التعاطف مع القضايا الإنسانية. (Ibid, pp. 20-29)

٣- علاقات التعريف

تتحدد علاقات التعريف باعتبارها البديل النظرى لمفهوم علاقات الإنتاج لدى كارل ماركس. وإذا كان المفهوم الأخير نتاج الحداثة، حيث إن الجوع وليس الخوف هو محور اهتمام المجتمع، فإن مفهوم علاقات التعريف هو المفهوم الملائم فى مجتمع

يبحث عن الأمن والأمان. وتشمل علاقات التعريف على القواعد والنظم والمؤسسات والقدرات التى تفرض تحديد الهوية والاعتراف بالمخاطر فى سياقات محددة. ومن خلال هذه العلاقات يتم تحديد من له حق تعريف الخطورة ومصادرها وآثارها، وعلى من تقع المسئولية فى ذلك، ومن يتسببون فى المخاطر ويستفيدون منها ومن هم ضحاياها وظروف حياتهم فى الحاضر والمستقبل. كما تحدد علاقات التعريف نوع المعرفة بالأسباب والأبعاد والفاعلين المرتبطين بالمخاطر، وما المعايير التى تقرر متى سيتم الاعتراف بهذه المعرفة، ومن له حق المطالبة بأى نوع من المعلومات والحصول عليها ومن أى شخص. كذلك تحدد علاقات التعريف ما الذى يعد معرفة موثوقًا فيها فى عالم تذوب فيه الفروق بين المعرفة بالمخاطر والجهل بها، وكل المعارف موضع شك. علاوة على ذلك تحدد علاقات التعريف من الذى بيده حق تعويض المتضررين داخل الدولة القومية الواحدة أو أكثر من دولة، وطرق تنفيذ المطالبة بالوقاية، وما الحجم الذى يشارك فيه هؤلاء الأكثر تضررا من الآثار الجانبية الكامنة فى تفعيل الإجراءات المناسبة. (أولريش بيك، ص ص ٧١-٧٢)

ويرتبط بقضية التعريف ما يحدث من محاولات لتحديد المخاطر وتصويرها رمزيا. وهنا يركز أولريش بيك على دور الإعلام وقوى المجتمع المدنى فى تصوير الكوارث ونقلها. فمن جهة يتم تعريف شىء ما بأنه كارثى ومصدر للخطورة، ثم يتم نقله من مستوى محلى، ليصبح قضية قومية أو قضية عالمية تتخطى الحدود. وفى هذا الصدد يحدد أولريش بيك؛ بناء على استفادته من أطروحة ريتشارد جروزين R. Grusin حول مفهوم "البث الإعلامى"، أسلوبين للتعامل مع المخاطر إعلاميا. الأسلوب الأول وهو أسلوب التعامل مع الخطر وقت حدوثه، عبر نقله المباشر، والنظر فى تفاصيله وتتبعه، أى من خلال أسلوب البث المعاد Remediation، حيث يتم استعادة الحادث الخطر، وتصوير معامله وآثاره. فيما الأسلوب الثانى فهو البث

الاستباقى، أى توقع الحدث قبل وقوعه، والتحذير من مخاطره، حيث يتم بث ما يخفف من وطأة القلق بشأن المستقبل (Beck & Levy, 2013).

بيد أن تصوير المخاطر لا تقوم به وسائل الإعلام فقط، بل تمارسه أيديولوجيات عديدة، وعملية التفسير تنتج فى النهاية صراع التأويلات أو بتعبير أولريش بيك "صراع ثقافات المخاطر". ومن ذلك مثلا هذا الصراع بين ثقافة الأوروبيين وثقافة الأمريكيين فى التعامل مع المخاطر، حيث يعتقد الأوروبيون أن أخطار البيئة والأزمات المالية لها تأثير أكبر من خطر الإرهاب، بينما يرى الكثير من الأمريكيين أن الأوروبيين يعانون من هيستريا البيئة ولديهم مخاوف من الأطعمة الفاسدة. وفى المقابل يرى الأوروبيون فى الأمريكيين أناسا تطاردهم هيستريا الإرهاب وتعذبهم (أولريش بيك، ص١٤٥).

وبطبيعة الحال فإن الاختلاف فى تأويل وتفسير المخاطر وفهمها يترك أثره كذلك فى اختيار السياسة الملائمة للتعامل معها؛ ما بين سياسة ليبرالية، تؤمن مرور المواد والسلع مرورا ميسرا طالما لم يتبين خطرها، فى مقابل تبنى سياسة وقاية مبنية على "لا شىء آمن ما لم يثبت خطره". وهو ما يترك أثره فى السياسة الأوروبية بشأن المواد الغذائية المعدلة وراثيا، حيث حظرت البلدان الأوروبية هذه المواد، فى مقابل السياسة الأمريكية التى رفعت حاجز الحظر الأوروبى حتى تقتحم أسواقا جديدة (المرجع السابق، ص ص ١٤٦-١٤٧).

٤- السياسات الفرعية

يصوغ بيك مفهوم "السياسة الفرعية المعولمة" Globalized Subpolitics ليعنى به نشوء سياسة لمواجهة التهديدات التى تتسبب فيها الكوارث. إنها سياسة من أسفل، يقوم بها الفاعلون الأفراد أو منظمات المجتمع المدنى للضغط على القوى المتسببة فى إحداث الكوارث والمخاطر. ويضرب على هذه السياسة مثلا فيما قامت به منظمة

السلام الأخضر صيف ١٩٩٥ بإجبار شركة شل على عدم إغراق سفينة محملة بالنفط فى المحيط الأطلنطى، والتخلص منها على اليابسة، وقيامها كذلك بمنع عودة فرنسا للانضمام فى التجارب الذرية". (أولريش بيك، ص١٨٦)

والواقع أن ظهور مفهوم السياسات الفرعية مرتبط نظريا بالتفرقة التى يقيمها أولريش بيك بين نوعين من نظريات المعرفة: نظريات المعرفة الخطية فى مقابل نظريات المعرفة غير الخطية. ويمكن التعريف بالفارق بينهما بالنظر للسمات التالية:

- تفترض النظريات الخطية أن الجهل ليس مهما للتحديث، فيما تدعى النظريات الانعكاسية العكس.
- تنطلق النظريات الخطية من أن حقل المعرفة هو حقل يقتصر على دوائر مغلقة من الجماعات الخبيرة المسئولة والمنشغلة بالمعرفة، فيما ترى النظريات غير الخطية أن حقل المعرفة زاخر بالمتنافسين المتعددين والمتصارعين، حيث يمثل السيناريو الأول سيناريو احتكار الخبراء للمعرفة أو نموذج قرار الخبراء. أما السيناريو الثانى فيمثله نموذج الحوار والمنافسة الذى لا يتضح فيه من هو غير المسموح له المشاركة فى الحوار.
- ومن ثم يقصد بالخطية وجود معرفة فنية متسقة، وتحديد دقيق لأعداد المشتغلين المعترف بهم والمسموح بهم فى المؤسسات والمعاهد البحثية والمنظمات. أما غير الخطية فيقصد بها الاختلاف ووجود شبكات متعاونة ومتعارضة من المنشغلين بالمعرفة (المرجع السابق، ص٢٣٣).

هذا التمييز بطبيعة الحال ينعكس على طبيعة القوى المتحكمة فى صياغة مفهوم المخاطر، وتحديد سبل علاجها، وكيفيات الوقاية والمواجهة. ففى سياق مجتمع الحداثة الأولى، كانت المخاطر موضوع عمل حلقة ضيقة من الخبراء والمتخصصين، وليست عملا ينخرط فيه الأفراد العاديون من غير الخبراء. فيما فى سياق الحداثة

الثانية، يتعدد الفاعلون المشاركون فى التعريف بالمخاطر، وأنواعها، واحتمالاتها، ويظهر هذا بقوة فى الحركات الاجتماعية والمنظمات المدنية التى تناضل فى سبيل مواجهة المخاطر والمتسببين بها.

ثالثا: **تطبيقات نظرية المخاطر فى حقل المخدرات**

لقد تعددت الدراسات التى اتخذت من التعامل مع المخدرات كخطر، واستفادت من الإطار النظرى للمخاطر. إذ منها ما استفاد من أطروحات الأنثربولوجية الأمريكية مارى دوجلاس، وركز على دور الثقافة فى تشكيل تصورات الأفراد عن خطورة المخدرات. وهناك دراسات أخرى استفادت من أعمال المفكر الفرنسى ميشيل فوكو وبالذات مفهومه عن عقلية الحكم، ودورها فى تشكيل هوية الذات، ورؤيتها للمخدرات كمصدر للمتعة واللذة، فى إطار نقد الخطاب القانونى والطبى الغربى فى تناوله لمفهوم المتعة. وإلى جوار هذه الدراسات، كان هناك من اهتم بنظرية المخاطر عند أولريش بيك، بالتركيز على قضايا بعينها أثارتها النظرية، وحرصت على تقديمها. وكان من بين هذه القضايا قضية علاقات التعريف. كانت هذه القضية هى أهم القضايا التى لفتت انتباه الباحثين إلى النظرية. فكان ذلك الاهتمام محتفيا بالنظر فى رؤية الناس العاديين للمخدرات، كرؤية نقيض لرؤية الخبراء والمتخصصين فى حقول المعرفة العلمية ذات الصلة بالمخدرات، فى ظل عدم الثقة فى الخطاب الرسمى والرؤية الرسمية. ومنها ما ركز على دور الإعلام فى تشكيل الصورة الذهنية للمخدرات والمتعاطين.

١- علاقات التعريف

إن التمييز بين رؤية الناس العاديين ورؤية الخبراء هو ما سعت ميليزا جيبسون M.Gibson إلى تقديمه بدراسة عنوانها كيف يتفاعل الجمهور العام على شبكة

الإنترنت مع المعلومات الرسمية الخاصة بعقار الكيتامين. إذ تبين الدراسة أن هناك نوعين من المصادر على شبكة الإنترنت، أحدهما رسمى يحتوى معلومات علمية تبثها المؤسسات الحكومية بشأن العقار، ومصادر غير رسمية، وتشمل المواقع والمنتديات التى يقوم فيها المتصفحون بتداول أفكارهم وتصوراتهم عن العقار واستعمالاته ومخاطره وفوائده. إذ مع ظهور الإنترنت ونشوء مجتمعات افتراضية كثيرة، شاركت جماعات عديدة مهمشة فى ترسيم حدود الخطاب المعرفى العام الذى يحدد معنى الخطر ومفهومه. فهذه المصادر غير الرسمية تقدم رؤية لمعنى الخطر والضرر تتعارض أحيانا مع ما تقدمه المصادر الرسمية المعتمدة. وتعتمد هذه المصادر فى تقديم رؤيتها على "خبراء"، ويقصد بهم هؤلاء الذين مروا بتجربة التعاطى، ولديهم خبرة كبيرة. هؤلاء يقومون بتحديد مخاطر استخدام العقارات، ويعرفون أساليب وطرق التحكم فى عواقب السلوكيات الخطرة. ولا يمكن لأحد توقع حجم الاستفادة من المعلومات المطروحة، سواء أكانت دقيقة أو مشوهة، والجهود الرامية لضبط محتوى المواقع الإلكترونية وتحجيم المخاطر المترتبة على المعلومات المشوهة، فهى جهود ليست فعالة لاتساع مدى الشبكة وانتشارها عبر العالم. ولذلك فإن الضرر المتصور من الإنترنت، إنما يمكن فى تيسيره الفرصة أمام إمكانية الإطلاع على معلومات استعمال المخدرات والدفع بأشخاص لم يسبق لهم التعاطى. ومع ذلك يمكن أن يلعب الإنترنت دورًا مهمًا فى تقليل الضرر بتطوير التصورات الشعبية عن أضرار المخدرات (Gibson, 2008, pp. 247-248, p. 2).

٢- الفردنة

وواصلت دراسات أخرى فهم رؤية الأفراد للمخدرات ومخاطرها، ولكنها واصلت ذلك فى سياق آخر، وهو التأكيد على دور الهوية فى تشكيل حياة الأفراد، تشكيل حياتهم وبنائها بعيدا عن الضغوط التقليدية. فالدراسة تواصل اهتمام أولريش بيك بمفهوم

"الفردنة". كذلك عملت على بحث أثر الخطابات الرسمية ودور الفرضيات الاجتماعية الجاهزة حول المخاطرة فى حياة الشباب، بالنظر فى وعى هؤلاء الشباب بالمخاطر، ومنها المخدرات، وسلوكهم تجاهها فى محيط السياق الاجتماعى والاقتصادى الذى يعيشون فيه. كما سعت لبحث العلاقة بين الوعى بالمخاطر وتشكيل الهوية، وذلك بتفسير دور المغامرة والمخاطرة والحديث عنهما فى تشكيل هوية الشباب. وركزت الدراسة على واحدة من المناطق المهمشة فى المجتمع البريطانى، وأبرزت هذا الارتباط بين الهوية النوعية والمخاطرة، حيث يخاطر الذكور بممارسة السلوكيات الخطرة، والدخول فى الممارسات المحفوفة بالمخاطر، كتعاطى المسكرات والمخدرات، وذلك باعتبار أن هذا ما يجعلهم ذكورا مقدرين داخل محيطهم الاجتماعى. فيما لا تخاطر الإناث بهذه النوعية من السلوكيات، خوفا على أنفسهن، وتطلعا إلى ممارسة دورهن كأمهات. وهكذا تفرض حدود الدور رغبة الأفراد فى المخاطرة من عدمه. (Mitchell et al., 2001, pp. 217-233)

كذلك بينت دراسة أخرى لهيلارى بيلكينجتون كيف يتخذ الشباب الروسى قرار تعاطى المخدرات، فما هى المحددات التى تحكم قرارهم. من الواضح أن الدراسة تحاجج ضد مفهوم "الفردنة" سالف الذكر، فعلى الرغم من محاولة الأفراد أن يحكوا عن ذواتهم كأفراد مستقلين عن العلاقات التقليدية، وعما يقيد حريتهم، فإن الواضح أن قرار التعاطى يأتى من بواعث لا فردية. فالقرار ناجم لا عن أحكام معرفية بل نتاج أحكام تأويلية. وتعنى المؤلفة بذلك بأن هذا القرار ليس نتاج معرفة علمية متخصصة، هذا على الرغم من التعرض لمثل هذه المعارف فى الحياة اليومية، بل هو نتاج الخبرة العملية للأقران، الخبرة المعتمدة على حس التذوق الجمالى وتأويل وفهم ثقافة المخدرات. ومن ثم لا يصبح القرار قرارا فرديا لذات عصامية، بل هو قرار نابع من

الممارسة العملية للأقران. ما يجعل من هذه العلاقات الشخصية مع الآخرين أساسا لفعل التعاطى (Pilkington, 2007, pp. 374-392).

٣- الإعلام وتشكيل الصورة الذهنية

كذلك حاولت دراسة أخرى الوقوف على الأطر الخبرية فى الصحافة الأسترالية فى تغطيتها للمخدرات وتعاطيها خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٠٢. هذه الأطر الخبرية حول الجريمة والإنحراف، والعدوى، والأخطار المجتمعية والفردية، وأماكن المخدرات، وتهديدها للمجتمع، إنما توثق الدور الفعال للصحف الكبرى فى قيامها ببناء معارف حول خطورة المخدرات. وانتقلت الأطر من الوصف إلى تقديم تصوير أكثر فعالية. والصحف فى مجملها لا تعكس بمقتضى ذلك الجدل المزدوج الدائر حول المخدرات بين أنصار منهجية عدم التسامح وأنصار أسلوب تقليل الضرر. لكن الملاحظ أن الأخبار تأتى دقيقة فيما تقدمه من معلومات فيما تأتى الصور المقدمة عن المخدرات ومتعاطيها متركزة حول الحالات الشاذة أو المتطرفة وتعميمها واعتبارها حالات نموذجية، فيما هى تعبر بالفعل عن تصورات وقوالب جاهزة. وأصبحت تغطية بعض الصحف جزءا من عملية التعريف بالمخاطر الفردية والمجتمعية، فى محاولة منها للضغط على صناع القرار ودفع الموضوع للنقاش العام. وانطلقت الدراسة من أن الجدل المعرفى هو نشاط ثقافى ينطوى على نضال حول مقولات خطابية مختلفة حول المخدرات غير الشرعية فى الصحافة على يد المحررين والصحفيين وعلى يد المتلقين الذين يتعاملون مع قضية المخدرات يوميا. وما يعنيه مفهوم المخاطرة بالنسبة للجمهور المتعدد، حيث يتم التعبير عنه عبر التصورات الثابتة والمتغيرة أحيانا والمثارة حول مفهوم المخاطرة فى المحتوى الإعلامى. أى الاهتمام بما تقدمه الصحافة من معرفة حول مخاطر المخدرات وبالذات مخدر الهيروين (Blood et al., 2003, pp. 82-100).

٤- السياسات القومية

كذلك حاولت دراسات أخرى نقد سياسات مواجهة المخدرات، من زاويتين: نقد رؤية الخبراء والباحثين المتخصصين فى حقل مخاطر المخدرات، سواء فى تقديراتهم للمخاطر ودقتها، وفى رؤيتهم للمستهدفين من السياسات. ومنها ما يمكن التمثيل عليه هنا كنموذج لهذه الدراسات دراسة كاميرون داف التى أجراها حول سياسة مواجهة المخدرات فى أستراليا (Duff, 2003, pp. 285-299)، حيث قدم فيها نقدًا بناه على إشكالية علاقات التعريف عند أولريش بيك، بالنظر فى مشكلات البحث العلمى وعدم كفايتها المطلوبة لفهم الظاهرة موضع الدراسة، ودور التناقض ما بين رؤية الخبراء ورؤية غير المتخصصين فى بناء السياسة القومية لمواجهة المخدرات.

ويشير المؤلف إلى عدد من المشكلات التى تقع فيها الدراسة العلمية للقُنب. منها مثلا ما تؤكده بعض الدراسات بأن المتعاطين لفترة طويلة لهذا المخدر، يعانون من مشكلات صحية تتصل بالذاكرة والقدرات المعرفية، هذا دون أن يتم تحديد المعنى الدقيق لعبارة "طول فترة التعاطى"، بحيث يمكن القول بأن "س" من الناس تعاطى لفترة طويلة. فقد تراوحت التقديرات ما بين خمس سنوات حتى عشرين عاما. كما لا يوجد تحديد دقيق لمفهوم "جرعة التعاطى". على نفس المنوال كذلك يشير المؤلف إلى أن الدراسات الطبية قد توصلت إلى أن ١٠٪ فأقل من مجموع متعاطى القنب هم من معتادى وكثيفى التعاطى. فيما تغفل هذه الدراسات دلالة ذلك، حيث يرى الباحث أن هذا يدل على أن الناس فى حياتها اليومية حريصون على عدم الإسراف فى التعاطى.

ويواصل المؤلف نقده لأدبيات بحوث القنب، فهى برأيه تغفل كلية دراسة تأثير القنب على القدرات المعرفية للأفراد فى حياتهم اليومية. فهى دراسات تختبر فحسب مدى توفر هذه القدرات المعرفية بمعزل عن وعى الأفراد أنفسهم بذلك العجز المفترض علميا، وإدراكهم لتأثيره على حياتهم. هذا ليس معناه أن القنب ليس خاليا من

الأضرار، بل إن هذا يلفت النظر إلى أسلوب تعامل الخبراء مع القضية برمتها. إذ بينما هدفت السياسات الأسترالية إلى تحديد المخاطر المرتبطة باستعمال المواد المخدرة غير الشرعية وضبط استعمالها إلا أنها لا تسعى لفهم كيف يدرك المتعاطون أنفسهم للمخاطر التى هم مقبلون عليها. وهذه السياسات تبنى على مبدأ عدم وعى الناس بالمخاطر. وبالتالى يفترض أن تقديم المعلومات العلمية الدقيقة سيجعل الأفراد يقومون بتعديل سلوكهم لمعرفتهم بالمخاطر ووعيهم بها. ولذلك تخصص الحكومات موارد كبيرة لتمويل التوعية العامة، سواء فى المدارس، أو من خلال حملات الدعاية الإعلامية لتوعية الناس بالأضرار. فيما يرى الباحث أن الناس لديهم وعيهم الخاص بالمخاطر، حيث لديهم نظام لتصنيف المخدرات على أساس خطورتها، ما بين مواد شديدة الخطورة وأخرى أقل خطرا. وعلاوة على نظام التصنيف يوجد أيضا نظام للتعامل مع الخطر، أو بالأدق استراتيجيات يومية يستخدمها المتعاطون لتلافى مخاطر الاستعمال، منها استراتيجيات ترتبط بطريقة التعاطى، وخلط المخدر بغيره، وسياق التعاطى، ومكان التعاطى (ذلك أن التعاطى داخل منزل يختلف عن التعاطى فى حفل عام، أو فى متنزه، أو على الشاطىء). كذلك يرى المؤلف أن غالبية الدراسات التى أجريت حول الشباب الأسترالى أظهرت حرص هؤلاء الشباب على تحرى المعلومات الدقيقة والسليمة حتى يتسنى لهم الحصول على المتعة دون أضرار. وفى الآن ذاته، تؤكد الدراسات على عدم ثقة الشباب فى المعلومات التى تنشرها الحكومة. فهم يرونها معلومات غير واقعية وبعيدة كل البعد عن الخبرات التى عايشوها.

رابعا: ملاحظات وانتقادات أساسية

هناك عدة قضايا أساسية يمكن أن يثيرها النقاش بشأن نظرية المخاطر، والتطبيقات التى استعانت بها، أو ببعض ما تثيره من أطروحات. وتتمثل أولى هذه القضايا فى قضية تصنيف المخاطر، حيث إن تمييز المخاطر على أساس أنثربولوجى، وتقسيمها إلى أخطار طبيعية من صنع الطبيعة، وأخطار من صنع العلم الحديث، هو تمييز دقيق وقابل للتطبيق فى حقل المخدرات، حيث يمكن الحديث عن مخدرات طبيعية وأخرى مصنعة. بيد أن ما يشهده حقل المخدرات من تغيرات يشى بصعوبة هذا التمييز، حيث إن الفترة الحالية قد شهدت مخدرات تجمع فى تركيبتها موادَ طبيعية وأخرى غير طبيعية، أو أن تتم عملية التعاطى بالخلط بين أنواع مختلفة. فهذا يعنى دخول نوع جديد ثالث، وهو المخدرات المهجنة.

وثانى القضايا وهى التطور التاريخى، حيث تناولت نظرية المخاطر تطور الأخطار تاريخيا، مفرقة بين مرحلتين تاريخيتين، وهو أمر قابل للتطبيق بقدر من التدقيق فى حقل المخدرات، حيث يلاحظ أن كل فترة زمنية تنتشر فيها نوعية بعينها من المخدرات بحيث يمكن تصنيف المخدرات بحسب فترة الظهور. وهو ما حاولته بعض الدراسات بالتمييز بين المخدرات بحسب الجيل، بالحديث مثلا عن جيل الهيروين أو جيل الكوكايين. وبطبيعة الحال فإن هذا يعنى الأخذ بمبدأ الخصوصية بعين النظر. فكل مخدر يحمل خصائص تميزه، سواء من حيث تركيبته الكيميائية، أو من حيث الفئات الاجتماعية المتطلعة لاستخدامه ورؤيتها له، وطريقة التعاطى، ومكانه وزمنه، وآليات واستراتيجيات مواجهته.

وثالث القضايا هى دور الطبقة فى انتشار الأخطار. وقد أفاض الباحثون فى دحض رؤية أولريش بيك ونقدها، سواء فيما يتصل بمفهومه عن الفردنة وانتشاره أو حول استبدال مفهوم "اللامساواة الاجتماعية" محل مفهوم الطبقة، وحلول مفهوم

"رأسمالية بلا طبقات". وهو أمر يمكن نقده من خلال أولريش بيك نفسه. فهو تارة فى واحد من مؤلفاته يقصر رؤيته تلك على الحالة الألمانية، ويتشكك فى إمكانية تعميمها على بقية الحالات الأوروبية. معتمدا على أن الطبقة العمالية قد حصلت على مكاسب كبيرة، وأن عملية الفردنة قد طالت أبناء الطبقة الوسطى. فيما هو يؤكد فى موضع آخر على أن عملية الفردنة هى عملية حضرية وليست متصلة بالضرورة بالريف.

وعند النظر فى بحوث المخدرات فإن من الملاحظ أن العامل الطبقى له دوره فى توزيع خطر المخدرات، بحيث يبدو أن المناطق الفقيرة هى الأكثر عرضة لانتشار المخدرات بها، سواء عند النظر للظاهرة على المستوى القومى أو بالنظر إليها على مستوى عالمى. كذلك فإن المخاطر الناجمة عن التعاطى بشكل عام هى جزء أصيل من علاقات الإنتاج. وهو ما ينبه إليه لويس ألتوسير، حين يبرز كيف أن توفير المواد المسكرة يسهم فى إبقاء القوى العاملة قادرة على الاستمرار والعمل المستديم. إذ يمكن توفير هذه المواد بكثافة لرفع الإنتاجية عن الحد المعتاد. ويستطيع الخيال السوسيولوجى أن يمتد بحيث يمكن التعويل على طرح ألتوسير بالقول إن وجود مادة الترامادول التى يعتمد عليها عمال الإنشاءات، فيه ما يؤشر أيضا على ولادة طبقة من رأسمالية العقارات، تحقق ربحيتها عبر العمل على توفير هذه المادة لعمالها.

ورابع القضايا هو الاهتمام بالبعد الكوزموبوليتانى للمخاطر، حيث يبين أولريش بيك أن التحول الذى قام بدراسته هو تحول له خصوصيته. وهو ما جعله يصفه باصطلاح "تغير العالم" Metamorphosis of the world ليعنى به تغيير بنية النظام الاجتماعى والسياسى، تغييرا يكشف عن معالم الاختلاف الذى أضحى عليه العالم المعاصر، ويبرز إلى الواجهة توقع غير المتوقع (Beck, 2015, pp. 77-78). وهو أمر يجعل من انتشار المخاطر عملية عابرة للحدود وقادرة على رسم علاقات جديدة

بين البلدان الصناعية الكبرى والبلدان الفقيرة. ولكن هذا لم يجد صدى فى الدراسات التى استلهمت أفكار أولريش بيك فى حقل المخدرات. فالظاهرة منذ نشوئها وهى عابرة للحدود، بل وجزء أصيل من علاقات المركز الرأسمالى بالهوامش. إذ تبين الدراسة التاريخية هذه العلاقات، ما يعنى ضرورة النظر فى الظاهرة فى ضوء العلاقات التى تبنيها الدول مع الدول المجاورة لها، وكيف أنها تمثل مصدر خطر محتمل لانتشار المخدرات عبر حدودها*.

وخامس القضايا هى قضية "الآثار غير المقصودة" للتحديث أو للعلم الحديث، وهى قضية مهمة من عدة جوانب سواء فيما يتصل بالنظرية أو فيما يتعلق بالحقل الطبى بشكل عام أو حقل المخدرات بشكل خاص.

فمن زاوية تمثل هذه القضية قلبا نظريا للنظرية الوظيفية التى تركز على الفعل الرشيد وتثير أهمية "الآثار الجانبية للفعل"، فيما تضع نظرية المخاطر المفهوم فى الواجهة باعتباره عاملا رئيسيا فى قوة المخاطر وقوة أثرها. وهو ما كان ينبغى أن ينتبه إليه أولريش بيك من تغير منطق الفعل الرشيد إلى منطق المصادفة، على نحو

---

* على أننا نستطيع أن نلاحظ أن أولريش بيك قد أكد فى مؤلفه الأول على دور الطبقة على مستوى الوعى بالمخاطر فى حين "يكون الإنسان غير متعلم بما فيه الكفاية، فإن خطر تعرضه ليصبح عاطلا عن العمل يكون فى أيامنا مرتفعا بشكل واضح عما إذا كان صاحب أهلية أعلى"، انظر فى:

– أولريش بيك، مجتمع المخاطرة، ترجمة جورج كتورة وإلهام الشعرانى، بيروت، المكتبة الشرقية، ٢٠٠٩، ص٧١.

وقد حاول أحد تلامذته تطوير نظريته بالانطلاق من فكرة توزيع المخاطر عبر الطبقات، انظر:

- Dean Curran, Risk Society and the Distribution of bads: Theorizing Class in the Risk Society, The British, Journal of Sociology, Volume 64, Issue 1, 2013, pp. 44-62.

وقد عاود كيوران تقديم هذه الأفكار فى كتابه إلهام الصادر مؤخرا، الذى طور فيه نظرية أستاذه، وقد سبق أن رد عليه أولريش بيك فى مقال آخر، انظر:

- Dean Curran, Risk, Power, and Inequality in the 21st Century, Palgrave Macmillan, 2016, pp. 83-113.
- Ulrich Beck, Why "class" Is Too Soft a Category to Capture the Explosiveness of Social Inequality at the Beginning of the Twenty-First Century, The British Journal of Sociology, Volume 64, Issue 1, 2013, pp. 63-74.

ما يبينه زيجمونت بومان، حيث لم يعد لهذا المنطق أهمية فى الصعود الاجتماعى، وهو ما يؤدى إلى مسارين لهما دورهما فى الحياة المعاصرة وتأثيرهما فى انتشار المخاطر، حيث يتطلع الأفراد للتجريب والرغبة فى المغامرة للفوز وفق منطق المصادفة، وهو ما يزيد من حجم المخاطر التى يتحملها الفرد، أو أن يؤدى هذا المنطق إلى زيادة عدد ضحاياه المحبطين الذين قد يجدون فى المخدرات سلوى لهم.

وفى الحقل الطبى، يلاحظ أهمية مفهوم "الآثار الجانبية غير المقصودة"، لا سيما وأن بعض العقاقير قد يتسبب انتظام تناولها لفترات فى حدوث آثار غير مقصودة وغير مستحبة. وهو ما شهدته فترة الخمسينيات وبداية الستينيات، حين قامت إحدى الشركات باختراع دواء للتنويم وهو التاليدوميد، بغرض مساعدة الحوامل على النوم المريح. فكان من أثر الاستعمال أن أصيب عشرة آلاف طفل عبر العالم بالتشوه الخلقى (Mldrup & Morgqll, 2001 pp. 59-60). وهو أمر يمكن تعميمه بالنسبة لحقل المخدرات.

لكن هذا الطرح الأخير يغفل أن جانبا من مخاطر العلم والتقنية الحديثة إنما يتمثل أيضا فى إساءة الاستعمال، أو الاستهلاك المضاد Inverted Consumption، أو قلب الوظيفة الأصلية، وهو الأمر البارز فى حقل المخدرات. إذ بدلا من استهلاك مادة الترامادول، مثلا، بما يخدم الوظيفة التى لأجلها صنعت، وهى تخفيف آلام ما بعد العمليات الطبية، بما يسعف الجسد، استهلك العقار كوسيلة لتحقيق المتعة، أو لتحمل العمل لفترات طويلة، مما كان له آثاره الخطيرة على الجسم البشرى.

وأخيرا فإن الانشغال بقضية "السياسات الفرعية" كان غائبا، حيث يبين أولريش بيك أن هذه السياسات هى التى تعين فى مواجهة المخاطر. ولو على فرض غياب هذه الجهود للمواجهة من أسفل، فإن قوة المجتمع المدنى هى الأقدر على مواجهة المخدرات، نظرا لما تبينه الدراسات من عدم إنصات الشباب (وهم أكبر الفئات

الاجتماعية إقبالا على المخدرات) للرسائل الإعلامية التى تقدمها وسائل ووسائط الإعلام الحكومية، أو التى تقدم عبر المناهج الدراسية.

خاتمة واستخلاصات

حاولت الحداثة بفضل قدراتها الهائلة، بفضل قوى العلم والحقيقة التى امتلكتها، أن تعد الإنسان الحديث بوعود خلابة، كان على رأسها قدرته على السيطرة والتحكم. إذ بفضل الاكتشافات العلمية الهائلة التى حققها الإنسان الغربى عبر استخدام العقل والآلة، أصبحت الأحلام صعبة المنال واقعا مسلما به. لكن عملية التحديث التى تمثل الجانب العملى لفلسفة الحداثة، قد تركت تغيرات عميقة أصيلة فى وعى الفرد، وحالت مع ذلك دون سيطرته. وظهرت أمراض مزمنة لا يستطيع علاجها، وانتهى العلم إلى اختراع أسباب الموت والخطر الذى بات يهدد العالم كله ويجعله يعيش فى خطر. وهكذا فقد الفرد الغربى ثقته العمياء فى مؤسسات التحديث، وأصبح الوعى بالخطر هو المسيطر فى عالم غير آمن، محكوم بمنطق القوة، عالم محفوف بالمخاطر، بعدما قلت فرص العمل، واتسعت الفوارق بين البلدان الصناعية الكبرى وغيرها من البلدان، وأصبح من الصعوبة بمكان امتلاك القدرة على الفهم، ناهيك عن التفسير والتنبؤ، مع تسارع الأحداث وتدفق المعلومات، وتعدد الرؤى والمنظورات واتساع فضاء التأويل.

ولقد رسم أولريش بيك معالم صورة المجتمع المعاصر عبر ابتكاره لمفهوم "مجتمع المخاطر"، فى إطار إيمانه بضرورة التحول من "المنهجية القومية"، التى تدرس المخاطر فى ضوء وحدود المعطيات المحلية والقومية، إلى "المنهجية الكوزموبوليتانية"، التى تتعامل مع المخاطر كظواهر عابرة للحدود، تشترك فى حلها الدول كافة.

إن نظرية المخاطر هى فى الواقع تضرب بقوة الأسانيد التصورية التى تعتمد عليها النظرية الوظيفية التقليدية. فمن ناحية تتكسر أسطورة نموذج الاحتياجات، فلم يعد بالإمكان الكلام عن "إشباع الاحتياجات". فليس ثمة احتياجات يمكن إشباعها، ولا أفق محدد يمكن التطلع إليه. وفى الآن ذاته فإن المنطق الخطى ينهار، المنطق القائم على تسلسل الأحداث وتتبعها، بل ينشأ منطق جديد قائم على المصادفة، أو الفعل المغاير غير المتوقع، غير المقيد بالحسابات المنطقية. وفى ذاته تتكسر الفواصل الحاكمة للعلاقة بين الذات والموضوع، الطبيعة والثقافة. فالمخاطر التى يواجهها البشر تختلط فيها الأبعاد الطبيعية والثقافية. فهى من جهة ذات أبعاد مادية بتأثيراتها التدميرية، ومن جهة أخرى لها أبعاد لا مادية تتمثل فيما ينشأ حولها من تفسيرات وتأويلات قد يكون لها صلة مباشرة بها، أو ليست ذات صلة بها. وبفضل هذا التطور الجديد الذى يطرحه، استطاع أن يضعنا أمام نظرية نقدية جديدة حول المخاطر، ومثل أبعادها فى أربع: أولا فك الارتباط بين المجتمع والدولة القومية، وهذا ما فعله بالتمييز بين المخاطر التقليدية والمعاصرة فى تخطيها للحدود القومية، واحتياجها لمواجهة فوق قومية، وثانيا: فى نفى تصور إمكانية أن يراقب أحد المجتمع ككل، وهذا معناه صعوبة السيطرة على المخاطر بالطرق القديمة، وثالثا: ألا يتم النظر للحداثة باعتبارها عملية حافظة لذاتها، بل بصفتها عملية تحمل فى طياتها بذور فنائها وتحولها، وبذور تجديد مؤسساتها الأساسية، وهذا واضح من خلال مفهوم الحداثة الانعكاسية. وأخيرا بالنظر بعين الاهتمام للمخاطر العالمية التى تفك الارتباط بين صناع القرار والمتأثرين بهذا القرار. (أولريش بيك، ص٢٩١)

ولقد سعت الورقة الحالية إلى أن تبرز حدود نظرية المخاطر، وموقعها على خارطة المواقف النظرية المختلفة فى مجال دراسة المخاطر، ومدى استفادة الباحثين

فى حقل المخدرات منها، وطرح تحليل نقدى للنظرية وهذا التطبيق. وبناء على هذه المقال يمكن الخروج بعدد من الاستخلاصات:

- أن نظرية المخاطر تطرح عددا من القضايا المهمة التى يمكن الاستفادة منها فى حقل المخدرات، يأتى على رأسها التمييز بين المخاطر على أساس أنثربولوجى، وتوضيح أهمية عملية الفردنة وتحرر الفرد وتقيده بقوى السوق والاستهلاك فى بزوغ الوعى بالخطر والقلق وعدم الشعور بالأمن، وإبراز الهوة بين رؤية عامة الناس ورؤية الخبراء، ودور السياسات الفرعية فى مواجهة المخاطر.
- غاب عن النظرية الاهتمام بتوزيع المخاطر عبر الطبقات، وما يرتبط به ذلك من إعادة استخدام سواء من قبل القوى المهيمنة أو من قبل الطبقات الخاضعة للهيمنة، ومبالغتها فى تقدير اللامساواة الاجتماعية على حساب مفهوم الطبقة.
- أغفلت الدراسات التى حاولت استلهام أفكار وأطروحات نظرية المخاطر الأهمية الملحوظة لعدد من القضايا المهمة، منها الاهتمام بالتنظير لتطور المخدرات وتصنيفها وفق ارتباطها بعملية التحديث، وعدم الالتفات إلى مفهوم السياسات الفرعية، ودور المجتمع المدنى، أو للمبادرات خارج الدولة القومية لمواجهة الظاهرة.

المراجع والهوامش

بيك (أولريش). (٢٠١٣). مجتمع المخاطر العالمى: بحثًا عن الأمان المفقود، ترجمة عادل (علا) وآخرون، ط١، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ص ص٣٠-٣١.

Beck (Ulrich). (2000). Risk Society Revisited: Theory, Politics and Research Programmes. In: The Risk Society and Beyond Critical Issues for Social Theory, Edited by Beck (Ulrich) et al., Sage Publication, London, pp. 211-212.

Beck (Ulrich); Beek-Gernsheim, (Elisabeth). (2002). Individualization: Institutionalized Individualism and its Social and Political Consequences, Sage Publications, London, p. 2.

Beck (Ulrich); Levy (Daniel). (2013). Cosmopolitanized Nations: Re-Imaging Collectivity in World Risk Society, Theory, Culture & Society, Vol. 3, No. 2, p. 17.

Beck (Ulrich). (2015). Emancipatory Catastrophism: What Does it Mean to Climate Change and Risk Society?, Current Sociology, Vol. 63, No. 1, pp. 77-78.

Beck (Ulrich). (2016). Varieties of Second Modernity and the Cosmopolitan Vision, Theory, Culture and Society, Vol. 33 (7-8), pp.262-263.

Blood (Warwick) et al. (2003). Representations of Public Risk: Illegal Drugs in the Australian Press, Media International Australia Incorporating Culture and Policy, No.108, pp. 82-100.

Duff (Cameron). (2003). The Importance of Culture and Context: Rethinking Risk and Risk Management in Young Drug Using Populations , Health, Risk and Society, Vol. 5, No. 3, pp. 285-299.

Lupton (Deborah). (1999). Risk. Routledge Press, London and New York, pp. 18-35.

Mitchell (Wendy) et al. (2001). Situating Young People's Experiences of Risk and Identity, Health, Risk and Society, Vol. 3, No. 2, pp. 217-233.

Pilkington (Hilary). (2007). In good company: Risk, Security and Choice in Young People's Drug Decisions, The Sociological Review, Vol. 55, No. 2, pp. 374-392.

Tackett-Gibson (Melissa). (2008). Constructions of Risk and Harm in Online Discussions of Ketamine Use. Addiction Research and Theory, Vol. 16, No. 3, pp. 247-248.

Abstract

Ulrich Beck `s Risk Theory and Its Applications in Drug Studies
Analysis and Critique

Mahmoud Abduallah

This article is attempting to provide a critical review of the scientific attempts which aimed at applying contemporary theoretical issues in addiction and drugs field study. in this context, the risk theory, developed by Ulrich beck, is one of the important theories which offered new ideas and issues on risk studies. The researcher on drugs used this theory in their works and the present article will analysis and critique risk theory and its applications in drugs field.